الروض الباسم

في الرد

على جهل المخذول

بكتاب البخاري وأبى حاتم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد:

فقد كنت تكلمت في الذلة والصغار في حكم النقل بغير عزو وضربت أمثلة على ذلك وكان منها ما كان كتاب الجرح والتعديل لابن أبى حاتم من أخذ وسياق مسائل وتراجم كثيرة وغير ذلك من كتاب البخاري في التاريخ ولم يعزها للبخاري ، فهل هناك من حكم على أبى حاتم وأبى زُرعة بأنهم سُراق ، فقام هذا المخذول ليرد على هذا الكلام الواضح ففضح نفسه وشيخه حينما تكلما بجهل في مسألة قد تكلم عليها الحفاظ الضباط المُتقنين وحسموا الأمر فيه كما سأوضح هذا لكل ذي عينين وبالله التوفيق.

قال المخذول

فها نحن نتناول اليوم فرية أخرى أثارها القوم، حين قالوا:

إن كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، منقول من التاريخ الكبير للبخاري "

الرد على ذلك:

اولا : قولك أيها المخذول "نتناول اليوم فرية"

الفرية في اللغة هي الكذب والاختلاق . وهذه منك دعوى لا تقوم على برهان فمن السهل جدا لكلا الخصمين أن يدعى بعضهم على بعض بهذا وإنما الحق يقوم على البرهان وليس بالدعاوى " قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين "

ثانيا : ادعائك أن كلامك هو المُحكم وكلام خصمك هو المتشابه وهذه دعوى أيضا يسهل لأيما أحد أن يدعيها وقد ادعاها الرازي على شيخ الإسلام فرد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٥/ ٤٤٨)

المقصود هنا أن تعيين هذه الآيات والأخبار بأنها من المتشابهات **هو قوله ورأيه ورأي من يوافقه** وكذلك كل طائفة من أهل الكلام والأهواء والبدع يجعلون ما خالف مذهبهم من القرآن والحديث **متشابهاً وما وافقه محكماً ."**

فكذلك أيها المخذول فيقال لك قولك هذه فرية ووو قل ما شئت فهذا رأيك وشيخك ومن وافقكم **فإن القول يسير ولكن إثباته عسير.**

ثالثا: ومن الأولى بأن يُسمى صاحب الفرية الذى يُبرئ السلف من السرقة أم الذين يحكمون عليهم بالسرقة **!!** حقا إنه زمن انقلاب الموازين.

رابعا: أن الفرية هي الكذب والكذب هو الإخبار بخلاف الواقع .وأنت قلت أيها المخذول **قالوا**: "إن كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، **منقول** من التاريخ الكبير للبخاري " وهذا كذب فاضح وإفك واضح لأنني قلتُ كما نقلته أنت أيها المخذول بخط يديك ليكون شاهدا عليك حينما قلتُ

" كذلك هنا أخذوا **تراجم من** كتاب البخاري الكبير والأوسط، ولم يذكروا البخاري، ليه؟ لأنه أصلا حكموا عليه بالبدعة، طب يا جماعة هل إذا **نقلتم منه** ولم تذكروا اسمه يسمى سرقة؟)) [الذلة والصغار – ٥٤/ ١]

فانتبه إلى قولي " أخذوا تراجم **من كتاب** البخاري.. وقولى " نقلتم **منه** .." وإن لم تستحى فاصنع ما شئت ، " ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله.

قال المخذول

فقال محمد حسني القاهري في مبحث تحت عنوان" الفرق بين النقل بغير عزو والسرقة العلمية" :"ونحن نذكر الآن أمثلة للنقل بدون عزو في مصنفات العلماء: صنيع مسلم وابن أبي حاتم مع البخاري –رحمهم الله "

الرد على ذلك:

أولا: اعلم أيها المخذول أنك حينما تأتى باسم أحد الحزبيين كالقاهري هذا وأمثاله من الرسلانيين للتنفير من القول المُخالف لك ولجلب محبة الموافقين لك على هذيانك وشيخك ، إنما هو استدلال الجهال لأنه أيها المخذول ليس مجرد نفور النافرين أو محبة الموافقين لا يدل على أن هذا حق أو باطل لكنه يدل على جهلك بطُرق الاستدلال ، ولكن لا عليك فإن كل إناء ينضح بما فيه وأنا أعلم كما أنت تعلم أنك لا تعلم الفرق بين الدليل ، والدلالة ، والاستدلال .

يقول شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٤/ ١٨٩)

"وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ مُجَرَّدَ نُفُورِ النَّافِرِينَ أَوْ مَحَبَّةِ الْمُوَافِقِينَ لَا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِهِ وَلَا فَسَادِهِ إلَّا إذَا كَانَ ذَلِكَ بِهُدَى مِنْ اللَّهِ."

ومن كان شيخه لا يعرف الفارق بين قاعدة "العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب "وبين قاعدة "العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ" **!!** فلا عجب أن يكون هذا استدلاله.

ثانيا: اعلم أيها المخذول أنه لا يستلزم من موافقة أهل البدع لأهل السُنة في حق أن يصير المبتدع سنيا ، أو السُني مبتدع ، وأن ما كان مشروعا لا يُترك لفعل أهل البدع له وهذا عليه الإجماع ولكن حماقتك هي التي أوقعتك في هذا ، ولا عجب فإن دورة الألف كتاب تُخرج لنا أكثر من هذا .

وفى منهاج السنة لشيخ الإسلام (٤/ ١٤٩)

الَّذِي عَلَيْهِ أَئِمَّةُ الْإِسْلَامِ أَنَّ مَا كَانَ مَشْرُوعًا **لَمْ يُتْرَكْ لِمُجَرَّدِ فِعْلِ أَهْلِ الْبِدَعِ** .... وَكَذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ يَسْتَحِبُّ الْمُتْعَةَ - مُتْعَةَ الْحَجِّ - وَيَأْمُرُ بِهَا حَتَّى يَسْتَحِبَّ هُوَ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَئِمَّةِ - أَئِمَّةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ - لِمَنْ أَحْرَمَ مُفْرِدًا أَوْ قَارِنًا أَنْ يَفْسَخَ ذَلِكَ إِلَى الْعُمْرَةِ وَيَصِيرَ مُتَمَتِّعًا؛ لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ جَاءَتْ بِذَلِكَ؛ حَتَّى قَالَ سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ قَوِيتْ قُلُوبُ الرَّافِضَةِ لَمَّا أَفْتَيْتَ أَهْلَ خُرَاسَانَ بِالْمُتْعَةِ، فَقَالَ: يَا سَلَمَةُ، كَانَ يَبْلُغُنِي عَنْكَ أَنَّكَ أَحْمَقُ، وَكُنْتُ أَدْفَعُ عَنْكَ، **وَالْآنَ فَقَدْ ثَبَتَ عِنْدِي أَنَّكَ أَحْمَقُ** عِنْدِي أَحَدَ عَشَرَ حَدِيثًا صِحَاحًا عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَتْرُكُهَا لِقَوْلِكَ؟ **!** .

ويقول شيخ الإسلام في اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ١٢٩)

فالمؤمن يعرف المعروف وينكر المنكر، **ولا يمنعه من ذلك موافقة بعض المنافقين له**، ظاهرًا في الأمر بذلك المعروف، والنهي عن ذلك المنكر، ولا مخالفة بعض علماء المؤمنين. فهذه الأمور وأمثالها مما ينبغي معرفتها، والعمل بها."

فتعلم أيها المخذول ، وقد فصلتُ في هذا في **الخميس الثالث** بما لا يدع مجال .

ثالثا: وماذا لو قلتُ لك أيها المخذول ولقد قال هشام البيلي كما يقول رسلان ، ومحمد حسان ، ومحمد حسين يعقوب ، ومحمد عبد المقصود ، والحويني..أنه يُثبت الأسماء والصفات بغير تكيف ولا تعطيل ولا تمثيل ولا تحريف . فماذا أنت قائل أيها المخذول **!!** وَالْآنَ فَقَدْ ثَبَتَ عِنْدِي أَنَّكَ... " ضع الكلمة مكان النقط.

قال المخذول

ثم ذكر قول أبي أحمد الحاكم:" رحم الله الإمام محمد بن إسماعيل، فإنه الذي ألف الأصول، وبين للناس، وكل من عمل بعده فإنما أخذه من كتابه، .. ومنهم من أخذ كتابه، فنقله بعينه إلى نفسه كأبي زرعة، وأبي حاتم، فإن عاند الحق معاندٌ فيما ذكرت، فليس يخفى صورة ذلك على ذوي الألباب "

احتج سامح بنفس الكلام السابق ونقل كلام صاحب المفهم معلقا على ذلك:
"والعجب مما ذكره أبو محمد بن أبي حاتم في ترجمة البخاري ، فقال : إن أبي وأبا زرعة تركاه - يعني البخاري - لأنه قال : لفظي بالقرآن مخلوق ، ولم ينقل شيئا من فضائله ، وكأنه أعرض عنه وصغر أمره. "

الرد على ذلك:

أولا: هذا الجاهل المخذول إذا أراد أن يؤيد كلامه ينفخ في القائل فيسميه بالعلامة وو كمثل ما فعل مع عبد الرزاق حمزة الذى أطلق على الرازي والغزالي أنهما من المحققين وجمعهما مع شيخ الإسلام ابن تيمية كما في الخميس الحادي عشر وقد رددنا على هذا ، وحينما يأتي بكلام لا يؤيد ما يريد فتجده يقول " أبى أحمد الحاكم"

وإليك من هو أبى أحمد الحاكم .

يقول الذهبي في تذكرة الحفاظ (٣/ ١٢٣)

قال الحاكم: وصنف أبو أحمد كتاب العلل، والمخرج على كتاب المزني، وكتابًا في الشروط، وصنف الشيوخ والأبواب، إلى أن قال: **وهو حافظ عصره بهذه الديار....**"

قلتُ ويكفى أن الإمام الحاكم من حسناته فهو تلميذه ، فانظر إلى من هذا حجمه إذا أخبر بخبر فماذا يكون وقع هذا الخبر!!

ثانيا: أن هذا المخذول لم يأتي بكلامي بتمامه وهذا يُضم إلى جملة بتره وتدليسه .

فهذا الكلام ذكره ابن حجر رحمه الله وهذا المخذول لم يذكر ابن حجر لان ابن حجر اسمه له وقع في القلوب فسيكون فيه تنفير لما يريد إثباته لذلك لم يذكر إسم ابن حجر وذكر اسم أبى أحمد هكذا فإنه قل من يعرفه وهذا من جملة التحريف البصري إضافة إلى البتر الذى فيه.

وإليك كلام ابن حجر في تغليق التعليق (٥/ ٤٢٥)

" يَقُول الْحَاكِم أبي أَحْمد الْكَرَابِيسِي **أستاذ الْحَاكِم** أَيْضا فَإِنَّهُ قَالَ فِيمَا أخبرنَا عبد الله بن مُحَمَّد بن أَحْمد بن عبيد الله عَن أَحْمد بن بَيَان عَمَّن سمع السلَفِي أَنا إِسْمَاعِيل بن عبد الْجَبَّار أَنا الْحَافِظ أَبُو يعلى الخليلي سَمِعت عبد الرَّحْمَن بن مُحَمَّد بن فضَالة يَقُول سَمِعت أَبَا أَحْمد الْكَرَابِيسِي **الْحَافِظ** رَحمَه الله يَقُول رحم الله مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل الإِمَام فَإِنَّهُ الَّذِي ألف الْأُصُول وَبَين للنَّاس وكل من عمل بعده فَإِنَّمَا **أَخذه من كِتَابه** كمسلم بن الْحجَّاج فرق أَكثر كِتَابه فِي كِتَابه وتجلد فِيهِ حق الجلادة حَيْثُ **لم ينْسبهُ إِلَيْهِ وَمِنْهُم من أَخذ كِتَابه فنقله بِعَيْنِه إِلَى نَفسه** كَأبي زرْعَة وَأبي حَاتِم فَإِن عاند الْحق معاند فِيمَا ذكرت **فَلَيْسَ يخفى صُورَة ذَلِك على ذَوي الْأَلْبَاب** ."

قلتُ: وهذا الكلام أقره ابن حجر فهل يا أصحاب العقول يكون بذلك ابن حجر حاكما على الإمام مسلم وأبى حاتم الرازي وأبى زرعة الرازي بالسرقة **!!**قبح الله الهوى.

فإن قال قائل: وما الدليل على أنه أقر هذا وأنت قد ذكرت القاعدة " ان حكاية القول لا يستلزم منها إقرار القول"

قلنا: إليك برهان إقرار ابن حجر بكلام أبى أحمد الحاكم.

في النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/ ٢٨٥)

فقال الحاكم أبو أحمد النيسابوري وهو عصري أبي علي وأستاذ الحاكم أيضا أبي عبد الله - أيضا - ما رويناه عنه في كتاب الإرشاد للخليلي بسنده عنه قال: "رحم الله تعالى محمد بن إسماعيل فإنه ألف الأصول وبين للناس، وكل من عمل بعده فإنما **أخذه من كتابه** كمسلم بن الحجاج فإنه فرق أكثر كتابه في كتابه، وتجلد فيه غاية الجلادة **حيث لم ينسبه إليه وَمِنْهُم من أَخذ كِتَابه فنقله بِعَيْنِه إِلَى نَفسه** كَأبي زرْعَة وَأبي حَاتِم فإن عاند الحق معاند فليس يخفى صورة ذلك على أولي الألباب.

ويؤيد هذا ما رويناه عن الحافظ الفريد أبي الحسن الدار قطني أنه قال في كلام جرى عنده في ذكر الصحيحين: "وأي شيء صنع مسلم، إنما أخذ كتاب البخاري وعمل عليه مستخرجا وزاد فيه زيادات".

قلتُ: فانتبه إلى قول ابن حجر رحمه الله" **ويؤيد هذا.."** ففى هذا تأيد من ابن حجر ، بل إن ابن حجر يُدعمه ويزيد عليه ولذلك أتى بكلام الدار قطني . "

وقال أيضا في فتح الباري (١/ ١١)

وَقَالَ الْحَاكِم أَبُو أَحْمد النَّيْسَابُورِي وَهُوَ عصرى أبي على النَّيْسَابُورِي ومقدم عَلَيْهِ فِي معرفَة الرِّجَال فِيمَا حَكَاهُ أَبُو يعلى الخليلي الْحَافِظ فِي الْإِرْشَاد مَا ملخصه رحم الله مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل فَإِنَّهُ ألف الْأُصُول يَعْنِي أصُول الْأَحْكَام من الْأَحَادِيث وَبَين للنَّاس وكل من عمل بعده **فَإِنَّمَا أَخذه من كِتَابه** كمسلم بن الْحجَّاج وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيّ لما ذكر عِنْده الصحيحان لَوْلَا البُخَارِيّ لما ذهب مُسلم وَلَا جَاءَ وَقَالَ مرّة أُخْرَى وَأي شَيْء صنع مُسلم إِنَّمَا أَخذ كتاب البُخَارِيّ فَعمل عَلَيْهِ مستخرجا وَزَاد فِيهِ زيادات **وَهَذَا الَّذِي حكيناه** عَن الدار قطني جزم بِهِ أَبُو الْعَبَّاس الْقُرْطُبِيّ فِي أول كِتَابه الْمُفْهم فِي شرح صَحِيح مُسلم..."

ثالثا: وليس هذا إقرار ابن حجر فقط بل ويؤيد هذا الكلام الخليلي في "الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٣/ ٩٦٢) فيقول رحمه الله:

سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ فَضَالَةَ الْحَافِظَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا أَحْمَدَ مُحَمَّدَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الْكَرَابِيسِيَّ الْحَافِظَ، يَقُولُ: رَحِمَ اللَّهُ الْإِمَامَ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ، فَإِنَّهُ الَّذِي أَلَّفَ الْأُصُولَ، وَبَيَّنَ لِلنَّاسِ، وَكُلُّ مَنْ عَمِلَ بَعْدَهُ **فَإِنَّمَا أَخَذَ مِنْ كِتَابِهِ** كَمُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ، فَرَّقَ كِتَابَهُ فِي كُتُبِهِ، وَتَجَلَّدَ فِيهِ حَقَّ الْجَلَادَةِ، **حَيْثُ لَمْ يَنْسُبْهُ إِلَى قَائِلِهِ**، وَلَعَلَّ مَنْ يَنْظُرُ فِي تَصَانِيفِهِ لَا يَقَعُ فِيهَا مَا يَزِيدُ إِلَّا مَا يَسْهُلُ عَلَى مَنْ يَعُدُّهُ عَدًّا، **وَمِنْهُمْ مَنْ أَخَذَ كِتَابَهُ فَنَقَلَهُ بِعَيْنِهِ إِلَى نَفْسِهِ**، كَأَبِي زُرْعَةَ، وَأَبِي حَاتِمٍ، فَإِنْ عَانَدَ الْحَقَّ مُعَانِدٌ فِيمَا ذَكَرْتُ فَلَيْسَ يُخْفِي صُورَةَ ذَلِكَ عَلَى ذَوِي الْأَلْبَابِ."

رابعا: بل وإليك المزيد من كلام أبى أحمد الحاكم ، فقال رحمه الله في كتابه "الكُنى"

"**ومن تأمل** كتاب مسلم بن الحجاج في الأسماء والكنى **علم أنه منقول** من كتاب محمد بن إسماعيل حذو القذة بالقذة حتى لا يزيد عليه فيه إلا ما يسهل على العاد عده **وتجلد في نقله حق الجلادة** ، وكتاب محمد بن إسماعيل في التاريخ كتاب لم يسبق إليه ومن ألف بعده شيئا في التاريخ أو الأسامى لم يستغن عنه **فمنهم من نسبه إلى نفسه** مثل أبى زرعة وأبى حاتم ومسلم بن الحجاج. انتهى."

خامسا: وإليك الإمام الذهبي تذكرة الحفاظ (٣/ ١٢٣) ولم يتعقبه رحمه الله

قال الحاكم: وصنف أبو أحمد كتاب العلل، والمخرج على كتاب المزني، وكتابًا في الشروط، وصنف الشيوخ والأبواب، إلى أن قال: وهو حافظ عصره بهذه الديار.... وقال الحاكم ..وسمعته يقول: كنت بالري وهم يقرءون على ابن أبي حاتم كتاب الجرح والتعديل فقلت لابن عبد ويه الوراق هذه ضحكة، **أراكم تقرءون كتاب التاريخ للبخاري** على شيخكم على الوجه **وقد نسبتموه** إلى أبي زرعة وأبي حاتم، فقال: يا أبا أحمد، إن أبا زرعة وأبا حاتم لما حمل إليهما تاريخ البخاري قالا: **هذا علم لا يستغنى عنه، ولا يحسن بنا أن نذكره عن غيرنا**، فأقعدا عبد الرحمن يسألهما عن رجل بعد رجل وزادا فيه ونقصا."قلتُ: وهذا إقرار من أبى حاتم وأبى زُرعة بنقلهم من التاريخ مع عدم العزو للبخاري بل وعزوه إليهما **!!** فماذا أنتم قائلون**!!**

والعجب يا إخواني بعد كلام هؤلاء الحُفاظ يأتينا هذا المخذول ويقول:

قال المخذول

" الناظر في كتابي التاريخ الكبير، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم يجد امورا اختلفوا فيها منها:ثم ذكر الموضوع والترتيب ووو.

الرد على ذلك:

أولا: أنت تقول أيها المخذول " الناظر في ...**!!**" نظر من أيها المخذول**!!** ألا فليهنأ المفتونون بنظر هذا المخذول ، ونترك ونضرب عُرض الحائط بهذا السيل الجرار من هؤلاء الحفاظ فهل بعد هذا الخذلان خذلان وهل بعد هذا التسفيه تسفيه للعلماء الحفاظ ولعلكم تعجبون من كلام هذا المخذول ، ولكن أقول لا تعجبوا فالذي يحكم على السلف بالسرقة ثم يسمعون هذا ولا يُنكرونه بل من أراد تبرئة السلف من هذا الجور تبرءوا منه فلا عجب أن يصدر منهم مثل هذا.

واعلموا إخواني أن هذا المخذول ليس هو أول من من سفه هؤلاء الحفاظ من العلماء بل إن هذا المخذول له سلف وهو هشام البيلي فقد قال البيلي في الكواشف ص ١٤٤ " القول بأن صحيح مُسلم مأخوذ من صحيح البخاري **فيه افتراء"!!**

فالبيلي يحكم على هؤلاء العلماء جميعا بالافتراء ولا عجب**!!** وماذا أنت قائل في كتاب "الكُنى" والذى جعل البيلي يقول هذا هو جهله بمصطلح " المُستخرج" وذا له خميس آخر إن شاء الله. وبالله التوفيق.

قال المخذول

قد يتعلق البعض بعبارة الحاكم وقوله: "ومنهم من أخذ كتابه، فنقله بعينه إلى نفسه كأبي زرعة، وأبي حاتم "

فنقول:

إن تعلقتم بظاهر العبارة فيكون كتاب الجرح والتعديل هو بعينه كتاب التاريخ الكبير، وعليه فهو سرقة على ما تؤصلونه، وهذا باطل ولا شك.

وإن قلتم بل المراد شئ آخر لا ظاهر االعبارة، قلنا: قد مر بيان أن كتاب الجرح والتعديل ليس هو كتاب التاريخ الكبير –بعينه-، وذكر مواطن الاختلاف والتشابه بينهما، وهو ليس محل النزاع بيننا وبينكم.

الرد على ذلك:

والله إنى لأتعجب كيف يسوق الله على يدى هذا المخذول الحجة عليه بلسانه ولكنى أرجع وأقول " ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا"

فانظروا إلى قول المخذول "قد مر بيان أن كتاب الجرح والتعديل **ليس هو كتاب التاريخ الكبير بعينه"**

فهذا إقرار منك أيها المخذول أن في الجرح والتعديل لابن أبى حاتم نقولات كثيرة من التاريخ للبخاري لم يعزوها للبخاري وإن لم ينقله بعينه!! **فافهم** .

قال المخذول

احتج سامح بنفس الكلام السابق ونقل كلام صاحب المفهم معلقا على ذلك:

"والعجب مما ذكره أبو محمد بن أبي حاتم في ترجمة البخاري ، فقال : إن أبي وأبا زرعة تركاه - يعني البخاري - لأنه قال : لفظي بالقرآن مخلوق ، ولم ينقل شيئا من فضائله ، وكأنه أعرض عنه وصغر أمره. "

الرد على ذلك:

أولا: وأيضا لم يأتي بكلامي كاملا ، وإليك كلام القرطبي الذى قال فيه ابن حجر

"وهذا المحكي عن الدارقطني جزم به أبو العباس القرطبي في أول كتابه"المفهم في شرح صحيح مسلم".

وإليك كلام القرطبي في المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (١/ ١٩)

وقال الدارقطني : لولا البخاريُّ ، ما ذَهَبَ مسلمٌ ولا جاء.

وقال أحمد بن محمد الكرابيسي : رحم الله الإمامَ أبا عبد الله البخاريَّ ، فإنَّه الذي ألَّف الأصول ، وبيَّن للناس ، وكلُّ مَنْ عمل بعده ، فإنما أَخَذَ مِنْ كتابه ؛ كمسلم بن الحجاج ، فرَّقَ كتابه في كتابه ، وتجلَّد فيه حَقَّ الجلادة حيثُ لم يَنْسُبْهُ إلى قائله ، ، ومنهم مَنْ أَخَذَ كتابه فنقله بعينه ؛ كأبي زرعة ، وأبي حاتم.

وأخبارُهُ كثيرهْ ، ومناقبُهُ شهيرهْ ، وإمامته وعدالته وأمانته متواترهْ ، كُلُّ ذلك مِنْ حاله معروفْ ، ومِنْ فضله موصوفْ .

والعجبُ مما ذكره أبو محمدِ بنُ أبي حاتم في ترجمة البخاري ، فقال : إنَّ أبي وأبا زرعة تركاه - يعني البخاري - لأنه قال : لفظي بالقرآن مخلوق ، ولم ينقُلْ شيئًا من فضائله ، وكأنَّه أعرَضَ عنه وصغَّرَ أمره.

قلتُ : وهذا تركٌ يجبُ تَرْكُه ، وتصغيرٌ يتعيَّن ضِدُّه ، كيف يُترَكُ مثلُ هذا الإمامْ ، لحقٍّ أظهَرَهُ في الأنامْ ، ويطاعُ فيه أهواءُ الطَّغَامْ؟!.

وقد ذَكَر ابن عدي هذه القصَّة ، فقال : عُقِدَ له المجلسُ بنيسابور ، فدُسَّ عليه سائل ، فقال : يا أبا عبد الله ، ما تقول : لفظي بالقرآن مخلوق ؟ فأعرض عنه فألَحَّ عليه ، فقال : القرآنُ كلام الله غيرُ مخلوق ، وأفعالُ العباد مخلوقة ، والسؤالُ عنه بِدْعة.

وهذا الذي قاله ـ رضى الله عنه ـ هو غايةُ التحقيق والتحرُّز ، ولكنْ نسألُ الله العافيةَ **مِنْ إصابة أعيُنِ الحُسَّادْ ، ومناكَدَةِ الأضدادْ."**

فهذا كلام القُرطبي بأكمله يؤيد ما ذكرناه من قبل والحمد لله.

قال المخذول

ثم قال سامح أبو يحيى بعدها ليوهم المتابع أن أبا زرعة وأبا حاتم تركا العزو للبخاري لأنهما يبدعانه: "يبقى أبو زرعة وأبو حاتم أصلا حكموا على البخاري بالإيه؟ بالبدعة !!

كذلك هنا أخذوا تراجم من كتاب البخاري الكبير والأوسط، ولم يذكروا البخاري، ليه؟ لإنه أصلا حكموا عليه بالبدعة، طب يا جماعة هل إذا نقلتم منه ولم تذكروا اسمه يسمى سرقة؟)) [الذلة والصغار – ٥٤/ ١]

أقول - مستعينا بالله- في الرد على تلك الشبهة:

أولا: أرأيتم هذه الجرأة التي يتكلم بها سامح على لسان الأئمة؟!!

أرأيتم كيف اتهم سامح أبا زرعة وأبا حاتم بأنهما يبدعان الإمام البخاري؟!

مع أنه لو كلف نفسه بالرجوع لكلام ابن أبي حاتم المشار إليه لوجد في ترجمة البخاري: "محمد بن اسمعيل البخاري أبو عبد الله قدم عليهم الري سنة مائتين وخمسين .. سمع منه أبي وأبو زرعة ثم تركا حديثه عندما كتب إليهما محمد ابن يحيى النيسابوري أنه أظهر عندهم إن لفظه بالقرآن مخلوق." وشتان بين كون أبي حاتم وأبي زرعة تركا حديث البخاري، وبين كونهما حكما على البخاري بالبدعة – كما يقول سامح-، فليس توقفهما في الرواية عنه دليل على تبديعه، والله المستعان!

وقد علق الذهبي كما في السير مؤكدا هذا فقال: "إن تركا حديثه أو لم يتركاه، البخاري ثقة مأمون محتج به في العالم. "

الرد على ذلك:

أولا: لقد قلتُ قبل ذلك مرارا إننا قد اضطررنا في هذا الزمان بالرد على الجهال ولا حول ولا قوة إلا بالله .

إعلم يا أيها المخذول –إذا كان لم يعلمك شيخك- وفاقد الشيء لا يعطيه- أن ترك علماء الجرح والتعديل لراو من الرواة يكون لأسباب وعلى إثر هذه الأسباب يكون الترك ويختلف باختلاف سببه فقد يُترك الراوي لكذبه ، او للإتهام بالكذب ، أو البدعة ، أو الاختلاط ووو فإذا تركوه لكذبه لأنه كذاب وإذا تركوه لاختلاطه لأنه مُختلط ، وإذا تركوه لتدليسه لأنه مُدلس وهكذا.. فهل يا أيها العقلاء يتركوا الكذاب ولم يحكموا عليه بالكذب ، ويتركوا رواية المختلط ولا يحكموا عليه بالاختلاط يتركوا رواية صاحب تدليس التسوية مثلا ولا يحكموا عليه بالتدليس فأين عقولكم أيها الناس ، وهل أنت أيها المخذول وغيرك حينما تركتم رسلان لبدعة هل تركتموه ولم تبدعوه ، فالترك يختلف باختلاف السبب المتروك لأجله .

وحينما أرسل مُحمد بن يحيى الذهلي إلى الرازيين أن البخاري يقول " باللفظ"

-والبخاري بريء من هذا – تركاه وعلى هذا فالترك للبخاري إنما للحكم عليه بالبدعة وإلا فأخبرونا إذا كانا لا يحكمان عليه بالبدعة فلماذا تركاه يا أصحاب العقول ، ومحمد بن يحيى الذهلي حينما ترك البخاري هل ما كان يبدعه !!

وقال ابن أبي حاتم في البخاري: الجرح والتعديل ١٩١/٧

«محمد بن إسماعيل البخاري أبو عبد الله، قدم عليهم الريّ سنة مئتين وخمسين، روى عن عبدان المروزي، وأبي همام الصلت بن محمد، والفريابي، وابن أبي أويس. سمع منه أبي وأبو زرعة **ثم تركا حديثه عندما كتب إليهما محمد بن يحيى** النيسابوري **أنه أظهر عندهم** أن لفظه بالقرآن مخلوق» ا.هـ.

وقد أثبتَ محققو «سير أعلام النبلاء» في هذا الموضع حاشيةً أحببتُ إثباتَها لجودتها جاء فيها:

«هذا عجيب من أبي زرعة وأبي حاتم، فإنهما قد وثقا مسلما، وأثنيا عليه، مع أنه يقول بمقالة شيخه البخاري في مسألة اللفظ، ولا يمكن أن يسوغ صنيعهما هذا إلا بحمله على العصبية والهوى والحسد.

وقد قال الإمام الذهبي في «ميزان الاعتدال» ١ / ١١١ في ترجمة أبي نعيم صاحب «الحلية»: كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به، لاسيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد، وما ينجو منه إلا من عصم الله، وما علمتُ أن عصراً من الأعصار سلم أهلُهُ من ذلك سوى الأنبياء والصديقين! ولو شئتُ لسردتُ من ذلك كراريس.

وقال السبكي في «طبقات الشافعية» ٢٣٠/٢: إن موقف الذهلي من البخاري آتٍ من حسده له.

وقال السبكي في «قاعدة الجرح والتعديل»: ١٢: ومما ينبغي أن يُتفقَّدَ حالُ العقائد واختلافها بالنسبة إلى الجارح والمجروح! فربما خالفَ الجارحُ المجروحَ في العقيدة، فجرحه لذلك.

ومن أمثلة ذلك قول ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل في البخاري: تركه أبو زرعة وأبو حاتم من أجل مسألة اللفظ.

فيا لله والمسلمين! أيجوز لأحد أن يقول: البخاري متروك؟؟! وهو حامل لواء الصناعة، ومُقدَّم أهل السنة والجماعة.

ثم يا لله والمسلمين! أتُجعَلُ مَمادِحُهُ مَذامّ؟! فإن الحقَّ في مسألة اللفظ معه؛ إذ لا يستريب عاقلٌ من المخلوقين في أنّ تلفُّظَهُ من أفعاله الحادثة التي هي مخلوقةٌ لله تعالى، وإنما أنكرها الإمام أحمد رضي الله عنه لبشاعة لفظها». ا.هـ.

ومع ذلك نأتي إليكم بكلام حامل راية الجرح والتعديل العلامة ربيع بن هادى في **مجموع الفتاوى ٩/١ ٤١** وكان الشيخ يرد على أصول فالح الحربي في قاعدته الإلزام بالتبديع ، فقال له الشيخ:

" بناء على قاعدتك في باب التبديع يلزمك تبديع البخاري لأن الإمام **مُحمد بن يحيى الذهلي وأصحابه قد بدعوا الإمام البخاري** وآذوه ولكن العلماء وعلى رأسهم الإمام مُسلم إلى يومنا هذا خالفوا الإمام مُحمد بن يحيى الذهلي."

ثم يأتى المخذول بعد كل هذا ويقول عنى "مع أنه لو كلف نفسه بالرجوع لكلام ابن أبي حاتم المشار إليه لوجد..."

فهلا كلفت أنت نفسك وتعلمت أيها المخذول وإلا " إن لم تستح فاصنع ما شئت"

ولعل هذا يكون لك رادع أيها الجاهل المخذول فهل ستُسقط على الشيخ ربيع أنه جريء ، وجاهل ، ومُتهم للسلف،،،، **ألا فليهنأ المفتنون !!**

قال المخذول

فالبخاري يهتم بتاريخ الرواة غالبا، فيذكر اسم الراوي، وشيوخه، وتلاميذه، ولا يذكر الأحكام غالبا، كما يهتم بذكر مرويات الراوي.

وابن أبي حاتم يذكر تاريخ الرواة، بزيادة أو نقصان عن البخاري، ويزيد عليه حكم الأئمة على الراوي –وهو موضوع الكتاب الرئيس-، كما أنه لا يهتم كثيرا بإيراد مرويات الراوي.

الرد على ذلك:

يا أيها المخذول مالك أنت والعلم عموما وهذا العلم الشريف- علم الحديث- خصوصا وكيف تتقحم هذا الكلام ألا تستحى أيها المخذول في قولك ولا يذكر الأحكام غالبا وكأنه استقراء كتاب البخاري ، وإليكم كذب هذا المخذول

يقول الإمام الذهبي رحمه الله في سير أعلام النبلاء (١٠/ ١٠٤)

وَمَن نظَرَ فى كَلاَمِهِ فِي الجرحِ وَالتعديلِ عَلِمَ وَرعَهُ فِي الكَلاَمِ فِي النَّاسِ، وَإِنصَافَهُ فِيْمَنْ يُضَعِّفُهُ فَإِنَّهُ أَكْثَر مَا يَقُوْلُ: مُنْكَرُ الحَدِيْثِ سَكَتُوا عَنْهُ فِيْهِ نظرٌ وَنحْو هَذَا، وَقَلَّ أَنْ يَقُوْلَ: فلان كَذَّابٌ أَوْ كَانَ يَضَعُ الحَدِيْثَ حَتَّى إِنَّهُ قَالَ: إِذَا قُلْتُ فُلاَنٌ فِي حَدِيْثِهِ نَظَرٌ فَهُوَ مُتَّهَمٌ، وَاهٍ وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: لاَ يُحَاسبُنِي اللهُ أَنِّي اغتبْتُ أَحَداً، وَهَذَا هُوَ وَاللهِ غَايَةُ الوَرَعِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بنُ أَبِي حَاتِمٍ الوَرَّاقُ: سَمِعْتُهُ يَعْنِي البُخَارِيَّ يَقُوْلُ: لاَ يَكُوْنُ لِي خصمٌ فِي الآخِرَةِ **فَقُلْتُ: إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَنْقِمُونَ عَلَيْكَ فِي كِتَابِ "التَّارِيْخِ"** وَيَقُوْلُوْنَ: **فِيْهِ اغْتِيَابُ النَّاسِ** فَقَالَ: إِنَّمَا روينَا ذَلِكَ رِوَايَةً لَمْ نَقُلْهُ"

فالبخاري من يُكثر من حكمه على الرواة وذكره لهم لدرجة أن الناس نقموا عليه واتهموه باغتياب الناس فهلا يرتدع المخذول.

قال المخذول

بعد رجل وزادا فيه ونقصا قد يحتج البعض أيضا بظاهر ما جاء في تذكرة الحفاظ للذهبي (٣ / ١٢٣): ((وسمعته يقول: كنت بالري وهم يقرءون على ابن أبي حاتم كتاب الجرح والتعديل فقلت لابن عبدويه الوراق: هذه ضحكة، أراكم تقرءون كتاب التاريخ للبخاري على شيخكم على الوجه وقد نسبتموه إلى أبي زرعة وأبي حاتم، فقال: يا أبا أحمد، إن أبا زرعة وأبا حاتم لما حمل إليهما تاريخ البخاري قالا: هذا علم لا يستغنى عنه، ولا يحسن بنا أن نذكره عن غيرنا، فأقعدا عبد الرحمن يسألهما عن رجل)).

وقد أجاب المعلمي اليماني عن هذا الكلام في مقدمة تحقيق كتاب الجرح والتعديل فقال: ((كأن ابا احمد رحمه الله سمعهم يقرأون بعض التراجم القصيرة التى لم يتفق لابن ابى حاتم فيها ذكر الجرح والتعديل ولا زيادة مهمة على ما فى التاريخ فاكتفى بتلك النظرة السطحية ولو تصفح الكتاب لما قال ما قال، لاريب ان ابن ابى حاتم حذا في الغالب حذو البخاري في الترتيب وسياق كثير من التراجم وغير ذلك، لكن هذا لا يغض من تلك المزية العظمى وهى التصريح بنصوص الجرح والتعديل ومعها زيادة تراجم كثيره، وزيادات فوائد في كثير من التراجم بل في اكثرها، وتدارك أوهام وقعت للبخاري وغير ذلك، وأما جواب ابن عبدويه الوراق فعلى قدر نفسه لا على قدر ذينك الإمامين أبى زرعة وأبى حاتم.

والتحقيق أن الباعث لهما على إقعاد عبد الرحمن وأمرهما إياه بما أمراه إنما هو الحرص على تسديد ذاك النقص وتكميل ذاك العلم، ولا أدل على ذلك من اسم الكتاب نفسه (كتاب الجرح والتعديل) .

حرص ابن أبى حاتم بإرشاد ذينك الإمامين، على استيعاب نصوص أئمة الفن في الحكم على الرواة بتعديل أو جرح، وقد حصل في يده ابتداء نصوص ثلاثة من الأئمة وهم أبوه وأبو زرعة والبخاري، أما أبوه وأبو زرعة فكان يسألهما في غالب

التراجم التى أثبتها في كتابه ويكتب جوابهما، وأما نصوص البخاري فإنه استغنى عنها بموافقة أبيه للبخاري في غالب تلك الاحكام، ومعنى ذلك أن أبا حاتم كان يقف على ما حكم به البخاري فيراه صوابا في الغالب فيوافقه عليه فينقل عبد الرحمن كلام أبيه، وكان محمد بن يحيى الذهلي قد كتب إليهم فيما جرى للبخاري في مسألة القرآن على حسب ما تقوله الناس على البخاري كما ذكره ابن أبى حاتم في ترجمة البخاري من كتابه، فكأن هذا هو المانع لابن أبى حاتم من نسبة أحكام البخاري إليه))

فكلام المعلمي هنا وغيره من أهل العلم يؤكد ما مر ذكره في جوابنا، بل ويذكر علة عدم ذكر البخاري فيما اتفق فيه مع أبي زرعة وأبي حاتم من ذلك العلم، وكأنه يقول كان المانع له من ذكر البخاري مع أبي زرعة وأبي حاتم ما بلغهم عنه من الذهلي."

الرد على ذلك:

أولا : هذا كلام شيخك كما في "الكواشف الجلية" وعلى هذا فأنت سارق متشبع بما لم تُعط " كبر مقتا عند الله أن تقولوا مالا لا تفعلون"

ثانيا:هذا من جنس ما مضى من أن الله يسوق الحجة عليكم من ألسنتكم وهذا من أعظم الخذلان.

فانظروا إخوانى وتأملوا كلام المعلمى اليماني الذى ساقوه حينما يقول رحمه الله.

"لاريب أن ابن أبى حاتم حذا في الغالب حذو البخاري في الترتيب **وسياق كثير من التراجم وغير ذلك"**

فها هو اليماني يُقرر ويؤكد لكل ذى عينين ما قرره الأئمة السابقون أن ابن أبى حاتم ساق كثير من التراجم من البخاري ، بل قال **" وغير ذلك"** فسبحان من ساق الحجة عليهم على لسانهم .

فإن قيل: فما وجه إنكار المُعلمى اليماني على أبى أحمد الحاكم.

إعلم أيها المخذول أنت وشيخك ، انه "لا يستلزم من النفي المُطلق مطلق النفي" ، بمعنى أن المعلمى نفى أن يكون كتاب الجرح والتعديل لابن أبى حاتم نسخة من التاريخ للبخاري ، **ولم ينفى أنه في الجرح والتعديل سياق كثير من التراجم وغيرها** هى أصلا من البخاري فهذا لم ينفه ، وهذا ما تسمونه أنتم سرقة ، فهل وصل بكم الجهل حتى لا تعرفوا ما تنقلون **!!**فاللهم رحُماك.

ثانيا: وإليكم كلام الخطيب البغدادي حاسما للكلام قاطعا لكل إيهام في كتابه العُجاب موضح أوهام الجمع والتفريق (١/ ١٥)

وَمن الْعجب أَن ابْن أبي خَاتم **أغار على كتاب البُخَارِيّ** وَنَقله إِلَى كِتَابه فِي الْجرْح وَالتَّعْدِيل وَعمد إِلَى مَا تضمن من الْأَسْمَاء فَسَأَلَ عَنْهَا أَبَاهُ وَأَبا زرْعَة وَدون عَنْهُمَا الْجَواب فِي ذَلِك ثمَّ جمع الأوهام الْمَأْخُوذَة على البُخَارِيّ وَذكرهَا من غير أَن يقدم مَا يُقيم بِهِ الْعذر لنَفسِهِ عِنْد الْعلمَاء فِي أَن قَصده بتدوين تِلْكَ الأوهام بَيَان الصَّوَاب لمن وَقعت إِلَيْهِ دون الانتقاص وَالْعَيْب لمن حفظت عَلَيْهِ وَنحن لَا نظن أَنه قصد غير ذَلِك فَإِنَّهُ كَانَ بِمحل من الدَّين وَأحد الرفعاء من أَئِمَّة الْمُسلمين رَحْمَة الله عَلَيْهِ وَعَلَيْهِم أَجْمَعِينَ.

حدثت عَن أبي أَحْمَد مُحَمَّد بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بن إِسْحَاق الْحَافِظ النَّيْسَابُورِي قَالَ كنت بِالريِّ فرأيتهم يَوْمًا يقرءُون على أبي مُحَمَّد بن أبي ...وساق كلام أبى أحمد الحاكم الذى سُقناه عن العلماء السابقين ."

فماذا أنت قائل أيها المخذول في قول الخطيب " وَمن الْعجب أَن ابْن أبي خَاتم **أغار على كتاب البُخَارِيّ** وَنَقله إِلَى كِتَابه فِي الْجرْح وَالتَّعْدِيل وَعمد إِلَى مَا تضمن من الْأَسْمَاء.." فننتظر منكم الحكم على أبى حاتم وأبى زُرعة **!! ألا فليهنأ المفتونون**

وأخيرا لا أجد كلمة أختم بها أفضل من كلمة هذا المخذول تكون لـــه ولشيخه ولأمثاله قال المخذول:

"ختاما أقول: ألا فليتق الله كل متكلم في دين الله، يلصق بالأئمة ما يوافق هواه، فيكون عونا لشياطين الإنس المفترين على العلماء، الطاعنين فيهم بما هم منه براء."

أقول: نعم أحسنت ووفيت ووعظت**!!**

أبى يحيى / سامح بن محمد بن أحمد

٧جمادى الاول ١٤٣٨

السبت ٢٠١٧/٢/٤